الاسم :- وديان ياسين عبيد

مكان العمل:- جامعة بغداد / كلية التربية للبنات / قسم الاجتماع

اللقب العلمي:- أستاذ مساعد

عنوان الورقة :- دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة

البريد الالكتروني:- Wedian.yasen@yahoo.com

السياسات الفاعلة التي تحقيق بيئة مستدامة

اعداد/ أ.م. وديان ياسين عبيد

كلية التربية للبنات/ قسم الاجتماع

عانى العراق خلال العقود الثلاثة الماضية من اهمال بيئي واضح المعالم حيث تعرضت البيئة العراقية الى العديد من المشاكل والتحديات تباينت مسبباتها بين قرارات لا مسؤولة كانت تعيش لحظتها من دون توخي عواقب تراكماتها المستقبلية و تطبيق لسياسات تنموية ذات نتائج بيئية جسيمة انطلاقاً من المحتوى الفلسفي الذي يؤكد على التدهور البيئي ما هو الا ثمناً للتطور الاقتصادي فضلاً عن النمو السكاني المتزايد ، و ارتفاع اعداد الفقراء الذين يشكلون قوة ضاغطة على المواد الطبيعة. ايضاً الملوثات التي افرزتها الحروب والعلاقة السيئة ما بين الاقتصاد و البيئة و الانسان و البيئة فكانت النتيجة خللاً واضحاً في الأنظمة البيئية و تغير المعالم الطبيعية للبيئية العراقية ، لانحسار المسطحات المائية و التصحر و فقدان المساحات الخضراء و تفاقم مشكلة الملوحة وشحة المياه و تراكم النفايات و مشاريع انتاج الطاقة و الصناعات التحويلية غير المطابقة للمواصفة البيئية العراقية او الدولية .

و قبل التعمق في الموضوع لابد من **ان نعرف السياسة البيئية اولاً "فتمثل السياسة البيئية جزءاً من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلاً وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الامكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الاجراءات الضرورية والفعّالة لحماية صحة الانسان وحياته و قيمته من كافة أشكال التلوث".**

كما يشير مصطلح **السياسة البيئية" إلى أي مسار من الإجراءات التي يتم اتخاذها أو التي لم تُتخذ عمدًا لإدارة الأنشطة البيئية بهدف منع الآثار الضارة على الطبيعة والموارد الطبيعية أو تقليلها أو تخفيفها، وضمان عدم تسبب التغيرات التي من صنع الإنسان في إحداث آثار ضارة على الإنسان".**

و مما سبق نجد ان هذه الحقائق افرغت كافة التشريعات و القوانين البيئية التي تم تبنيها خلال العقود الثلاثة الماضية من محتواها الفعلي ، ففي عام 1974 تشكلت (الهيئة العليا للبيئة البشرية) عقب مشاركة العراق في مؤتمر ستوكهولم للبيئة البشرية عام 1972.

وبعد عام 2003 تحولت النظرة اتجاه العمل البيئي من نظرة ذات افق ضيق تدور في مجالات خدمية معينة الى نظرة اكثر شمولية حيث نصت المادة بدلالة مجموعة من الإجراءات و الخطوات و النصوص الدستورية حيث نصت المادة(**114**) الفقرة ثالثاً من الدستور العراقي(2005)على **(رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث و المحافظة على نظافتها بالتعاون مع الأقاليم و المحافظات غير المنتظمة في أقاليم)** كما تم تأسيس **وزارة للبيئة** و التي تعد خطوة جدية باتجاه تغيير النظرة التقليدية.

كما جاءت خطة التنمية(2010-2014) لتكرس أهمية و ضرورة ادماج البعد البيئي مع البعد الاقتصادي و الاجتماعي وصولاً للتنمية المستدامة في العراق و ذلك من خلال أسلوب

التخطيط التقليدي الذي كان يركز على الاعتبارات الاقتصادية فقط. لثلاث عقود من الزمن بحيث تكون الأهداف و المشاريع المختارة في هذه الخطة مستندة على قاعدة معايير عمرانية و اقتصادية و اجتماعية .

و في الحقيقة لم يحظ البعد البيئي للتنمية بالاهتمام المطلوب في العراق خلال العقود الماضية سواء على مستوى الاستراتيجيات الوطنية او على مستوى المشاريع وكما يفتقر العراق الى أنظمة شاملة للمتابعة و الرصد البيئي مما ترتب عليه تلوث واضح و ملموس لكل عناصر البيئة المتمثلة بالهواء و الماء و التربة فضلاً استخدام الأسلحة المحرمة في الحروب.

و كانت **(الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية)** قد قدمت رؤية لتنمية مستدامة تحقق التفاعل بين السكان و البيئة و تغير المناخ و التنمية الاقتصادية .

اما الأهداف فهي :-

1- التوسع في اعتماد مفهوم البيئة و التنمية المستدامة في المقررات الدراسية .

2- تبني برامج توعوية لفئات المجتمع كافة حول حماية و استدامة البيئة

اما الإجراءات فكانت:-

1- مشاركة الشباب بصفتهم عناصر للتغيير في جهود حماية البيئة من خلال تنفيذ النشطات و البرامج

2- ادخال البيئة كمادة في المناهج الدراسية لمختلف المراحل و استحداث دراسات البيئة و التنمية المستدامة في الجامعات.

3-تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التعامل مع المشكلات البيئية و نشر الوعي البيئي بين افراد المجتمع و ترسيخ مبدأ المواطنة البيئية

4- التأكيد على الاعلام البيئي في براج الاتصال المرئية و المسموعة

5- التأكيد على تنظيم برامج تدريبية و تثقفية لموظفي الدولة في الوزارات و المحافظات حول أهمية استدامة البيئة

6- دعم الاختصاصات البيئية في الجامعات و المعاهد و السعي الى تطوير مناهجها بما ينسجم مع التطورات العالمية .

و تمثل السياسة البيئية جزءاً من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمة **السياسة البيئية** لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلاً وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الامكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الاجراءات الضرورية والفعّالة لحماية صحة الانسان وحياته و قيمته من كافة أشكال التلوث.إن الدور الذي ينبغي على السياسة البيئية أن تلعبه مرتبط و بشكل وثيق بالثقافة البيئية..

إن السياسة البيئية الناجحة هي تلك السياسة التي تمهّد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية ، وهي التي تربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي وكلاهما بالنظام الاقتصادي ونظام السوق وتحترم وتشجع المسؤولية الذاتية لكل من نظام السوق والاستثمار، وتعمل على إزالة كافة اشكال البيروقراطية أمام التراخيص الهادفة لتخطيط مشاريع رفيقة بالبيئة والانسان وتمكين المستثمرين و الباحثين من الوصول إلى دراسة و فحص كل النواظم و اللوائح و المعايير التقنية المتواجدة و اعطاء الضوء الأخضر أمام إدخال نورمات جديدة و كذلك التقرب من الشركات الصناعية عن طريق تقديم عروض للمشاركة بنظام جماعي مهتم بإدارة البيئة و اختباراتها، و إشراك المواطنين عن طريق وسائل الإعلام مثلاً لإبداء الرأي حول البعد البيئي للمشاريع معزمة الإنشاء وكذلك اشراكهم في الاتفاقات الصناعية المزعم عقدها. وبهذا الشكل

يمكن الشروع بمحاولة للإتحاد و التعاون بعيداً عن أي تعارض بين النظام الايكولوجي والنظام الاقتصادي.